

## الجزء الأول: الإقتصاد النقدي

### 1. مدخل للإقتصاد الحقيقي و للإقتصاد النقدي

هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه الإقتصاد العيني أو الحقيقي وبين «الإقتصاد المالي». فأما الإقتصاد العيني وهو ما يتعلق بالأصول العينية فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية). فالأصول العينية هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوى البشرية. وبعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكّل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. ولكنها أيضاً تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالإقتصاد العيني أو الأصول العينية هي الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الإقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الإقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أدوات تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولى صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة «الحقوق» علي الثروة العينية. فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكّل وربما السكن وأحياناً الملابس.

## 2. الإطار النظري للنقود

### 1.2. نشأة النقود وتطورها:

كان الإنسان البدائي يعتمد على سعيه وجهده في الحصول على ما يحتاج إليه من ضرورات الحياة في الوقت الذي كانت فيه تلك الاحتياجات قليلة ومتواضعة، ومع تطور الحياة الإنسانية وتواجد الفرد مع مجموعة من الناس. تزايدت احتياجات الإنسان ورغباته وتطورت تبعاً لذلك، فالفرد يعمل وينتج سلعا وخدمات ولكن قليلا ما يستهلك كل ما يحتاجه من السلع والخدمات، لذلك كان لا بد من مبادله ما ينتجه مع ما يحتاجه من منتجات الآخرين وكان التبادل يتم عن طريق المقايضة .

### 2.2. المقايضة:

**1.1.2. المقايضة لغة:** مأخوذة من القِيض ,وهو العوض. وفي حديث ذي الجوشن: "وإن شئت أن أقيضك به", أي: أبدلك به وأعوضك عنه. ويقال: قايضه مقايضة, إذا عاوضه, وذلك إذا أعطاه سلعة وأخذ عوضها سلعة. والمقايضة في اصطلاح الفقهاء هي بيع السلعة بالسلعة.

**2.1.2. المقايضة اصطلاحا:** و المقصود بنظام المقايضة انه نظام يقوم على مبادلة شيء بشيء آخر فمن يملك شيئا لا يحتاجه و يريد شيئا بحوزة شخص آخر يقايض هذا الشخص.

**3.1.2. عيوب المقايضة:**

1. صعوبة تجزئة بعض السلع.

2. عدم توافق الرغبات بين البائع والمشتري في وقت واحد .

3. صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل .

4. صعوبات إيجاد مقياس واحد للتبادل .

لذلك أصبحت المقايضة عاجزة وقاصرة عن تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع المتطور ، وكان لا بد من إيجاد وسيلة تحظى بالقبول العام يستخدمها الإنسان لتسهيل عملية التبادل

وتوسيع نطاقها، وكانت هذه الوسيلة هي النقود التي اتخذت من معدني الذهب والفضة وأصبحت أساساً لتقييم السلع والخدمات ووسيلة للتبادل والتعامل التجاري .

**3.2. النقود:** تعرف النقود بأنها وسيلة للتبادل، مخزن للقيمة، ومقياس تقوم على أساسه السلع والخدمات .

#### 4.2. وظائف النقود:

**1.4.2. النقود وسيلة للتبادل:** قبل استخدام النقود، كان هناك ما يعرف بنظام المقايضة بحيث يتم مبادلة سلعة مقابل الأخرى. و من ثم، تم استخدام سلعة معينة كوحدة للتبادل مثل الذهب و الفضة. إلا أن عيوب استخدام هذه الوسائل كوسيط للتبادل التجاري دفعت الناس إلى استخدام الأوراق و المعادن الرخيصة كوسيط لتبادل السلع و الخدمات بسبب حملها وانخفاض تكلفة مادتها الخام.

**2.4.2. النقود مقياس للقيمة:** في ظل نظام المقايضة، فإنه من الصعب إتباع هذا النظام عملياً خاصة عند شراء سلعة باهظة الثمن مثلاً. فلشراء سلعة واحدة يتطلب نظام المقايضة استبدال سلع متعددة وبأحجام مختلفة وهكذا، إلا أن استخدام النقود أدى إلى أن تكون كل السلع مقومة بوحدة واحدة للقياس ألا وهي النقود.

**3.4.2. النقود مخزن للقيمة:** لا يمكن في ظل نظام المقايضة تخزين السلع (كقيمة) حتى لو كانت ذهب أو فضة (بسبب الوزن أو سهولة سرقتها). لكن في ظل نظام النقد الورقي تقوم النقود بوظيفة حفظ للقيمة (الادخار مثلاً).

**4.4.2. النقود معيار للدفع المؤجل:** النقود للقيم الحالية والمستقبلية فتقوم \_النقود\_ بقياس الديون والصفقات وغيرها من المدفوعات المؤجلة بقدر محدد تؤدي وظيفتها كمقياس من الوحدات النقدية، وبذلك يكون دور النقود كمعيار للدفع المؤجل مبنياً على وجود ثقة بين الأفراد، في ثبات القيمة الحقيقية للنقود واستقرارها، والملاحظ للجميع أن لكل دولة وحدة نقدية مختلفة،

والحصول على وحدة نقدية واحدة ترضي جميع المتعاملين يصعب تحقيقه دون وجود نظام نقدي دولي يعمل على تسوية الالتزامات بين الدول وأفرادها وتنظيم التعاملات بالوحدة النقدية المختلفة.

## 5.2. أنواع النقود:

**1.5.2. النقود السلعية :** النقود السلعية كـنقود أما أن تكون سلعاً استهلاكية وإما تكون بعض أنواع من الماشية أو بعض من المعادن والأحجار أو الجلود والفراء.

**2.5.2. النقود المعدنية:** تم استخدام المعادن كـنقود من ذلك الذهب والفضة لما يتمتعان به من خصائص تفتقر إليها بقية المعادن الأخرى.

**3.5.2. النقود الورقية :** النقود الورقية ظهرت عندما بدأ الأفراد يذهبون بما يملكون من نقود معدنية " ذهب " إلى الصياغ لحفظ هذه النقود في خزانتهم مقابل إعطاء صاحب النقود إيصالاً يتعهد الصائغ بمقتضاه برد هذه النقود إلى صاحبها وقت طلبه . ومع تكرار المعاملات حظيت هذه الاتصالات بثقة الأفراد وأصبحت هذه الإيصالات تنتقل من يد إلى يد دون حاجة إلى انتقال النقود الذهبية طالما أن هناك ثقة من الأفراد في هذه الإيصالات تتمثل في استطاعتهم في أي وقت أن يحصلوا على القدر من الذهب المثبت قيمته في الإيصالات . وتطور الأمر وأصبح الصيارفة يقومون بهذه المهمة بجانب الصياغ ثم قامت به البنوك .. وهذا يؤدي إلى تقليل أخطار السرقة التي كان يتعرض لها التجار عند انتقالهم من مكان لآخر وفي حوزتهم ما يملكون من -ذهب .

## 4.5.2. النقود الائتمانية: وتنقسم إلى نوعين:

**1.4.5.2. النقود القانونية:** هي النقود الأساسية المعاصرة وسيتم "بالنقود القانونية" لأنها تستمد قوتها من القانون وقبول الأفراد لها قبولاً عاماً ونظراً لاحتكار البنك المركزي حق إصدارها.

**2.4.5.2. نقود الودائع:** تتمثل نقود الودائع في المبالغ المودعة في الحسابات الجارية في البنوك وتكون قابلة للدفع عند الطلب، ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات .

**5.5.2. النقود الالكترونية:** ظهرت النقود الالكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي عبارة عن بطاقات بلاستيك مغناطيسية مثل: الكارت الشخصي والفيزا كارد و ماستر كارد، ويستطيع حاملها استخدامها في شراء الاحتياجات أو سداد مقابل خدمات دون حاجة لحمل أموال قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف بالإضافة إلى إمكانية حصوله على النقد من خلال آلات الصرف الذاتي ، وتنقسم النقود البلاستيكية إلى (بطاقات الدفع ، بطاقات الائتمان، بطاقات الصرف البنكي).

-